# ضعيف سنن الترمذي

ضعّف أحاديثه

محمد ناصر الدّين الألباني

أشرف على استخراجه وطباعته والتّعليق عليه وفهرسته

زهير الشّاويش

بتكليف من مكتب التربية العربي لدول الخليج
الرياض

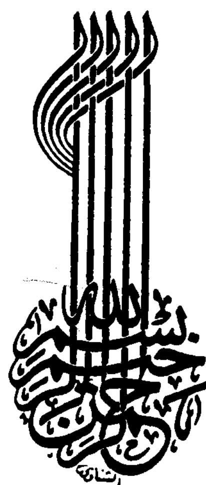
المكتب الإسلامي

أذن مكتب التربية العربي لدول الخليج بطبع وتوزيع هذا الكتاب
للمكتب الإسلامي حصرًا

الطبعة الأولى
١٤١١هـ - ١٩٩١م

المكتب الإسلامي
بيروت : ص.ب : ١١/٣٧٧١ - برقيا : اسلاميا - تلكس : ٤٠٥٠١ - هاتف : ٤٥٠٦٣٨
دمشق : ص.ب : ١٣٠٧٩ - هاتف : ١١١٦٣٧
عمّان : ص.ب : ١٨٢٠٦٥ - هاتف : ٦٥٦٦٠٥ - فاكس : ٧٤٨٥٧٤

ضَعِيفُ سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

## بين يدي الكتاب

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

اللهم اجعلنا هداة مهديين، وسدد خطانا، وارحمنا، وكن لنا ولا تكن علينا، يا خير مسؤول. وأكرم مجيب.

وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله، وصفيه وخليله، بعثه رحمة للعالمين، بشيراً ونذيراً، وأوحى إليه القرآن ومثله معه. صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين، وأتباعهم الذين نقلوا إلينا كلامه الطيب، وفعله الجميل، وخلقه السامي، الموحى به قرآناً كريماً بقوله تعالى له: ﴿وإنك لعلى خلق عظيم﴾[1].

هذه العقائد، والأوصاف، والأخلاق التي ما ابتعد عنها وخالف مضمونها إلا من غضب الله عليهم من الأفراد والأمم.

أما بعد:

فإن من دواعي سروري، أن أذكر ما امتن الله علينا به، من اتمام طبع

---

(١) سورة القلم، الآية ٤.

صحاح السنن الأربعة[1] على الوجه الذي تقبله أهل العلم والفضل، وسد ثغرة في خدمة السنة الشريفة المطهرة، في رفع أكثر أحاديث هذه السنن إلى مرتبة الصحة ـ بصورة تقريبية ـ حسب تقدير واحد من كبار علماء الحديث في هذا العصر، وما أداه إليه اجتهاده، وهو الشيخ محمد ناصر الدين الألباني.

وقد انتظر المسلمون هذا المشروع الزمن الطويل ـ بظني ـ وكان لنا في سبيله محاولات وجهود كثيرة قديمة وحديثة، ليخرج على الشكل الذي صدر عليه، نحتسبها عند الله الذي لا يضيع عنده مثقال ذرة.

وقدر الله ـ سبحانه ـ لمكتب التربية العربي لدول الخليج إخراجه على هذا الشكل الجميل المتقن. وكان ذلك برأي الدكتور محمد الأحمد الرشيد ـ المدير السابق ـ والدكتور علي بن محمد التويجري ـ المدير الحالي ـ وجهود الأخوة الافاضل الذين أعانوا وساعدوا على إقرار هذا العمل الكبير، في مختلف مراحل إنجازه. وأخص منهم بالذكر:

الأستاذ الجليل عبد الرحمن بن محمد توفيق الباني، والعالم الكبير الدكتور محمد بن لطفي الصباغ، والحقوقي القدير الدكتور محمد سليم العوا، والأستاذ أحمد جمال عمار، والأستاذ ابراهيم الثابت، وغيرهم ممن قدم خيراً. كتب الله للجميع الأجر والمثوبة.

وما غاب عن بال أحد منا أن هذا المشروع بحاجة إلى متابعة وتنقيح؛ سواء في مادته الأولى ـ التصحيح، والتضعيف ـ أو في طباعته وتبويبه والتعليق عليه، وفهرسته.. الخ وان كل ما يضاف، أو يستدرك أو ينتقد.. لا ينقص من أهمية هذا العمل الضخم، لما فيه من الفوائد والمنافع الكثيرة، التي

(١) وقد صدرت كلها ـ غير أن «صحيح سنن أبي داود» تأخر توزيعه بعد أن تأخر طبعه أيضاً لما في الأصل المسلم لنا، من تقصير، ونقص واضطراب. وقل مثل ذلك عن أصول الضعاف، وبسبب ما اصابنا من حوادث لبنان، كتب الله السلامة للبلاد والعباد.

سيجدها القارىء الكريم في ثنايا العمل، مما لم يعرض له في المقدمات، ولم يوضح في التعليقات وغيرها.

وعلماً منا بأن القارىء لن يفيد شيئاً من ذكر ما لقينا من عوائق وعقبات، فقد ضربت صفحاً عن ذكرها. وخاصة بعد أن يسر الله حلها وتذليلها بفضله وكرمه، ثم بجهود محبي السنة، وخدامها بإخلاص وصدق.

وان مما أثلج صدورنا إقبال الناس من مختلف البلاد على اقتناء النسخ التي صدرت بسرعة تفوق المعتاد ـ من مثل هذه الكتب الكبيرة ـ حتى أننا اضطررنا لطبع «صحيح سنن ابن ماجه» ثلاث طبعات خلال أشهر قليلة، وقمنا بعد ذلك بزيادة المطبوع من الصحاح الأخرى.

وسيجد الأخ القارىء أننا وضعنا كلمة «صحح أحاديثه» أو «ضعف أحاديثه» بدلاً من كلمة (تأليف ـ محمد ناصر الدين الألباني) وذلك تحقيقاً لرغبة الشيخ ناصر لأنه لا علاقة له سوى بالسطر المكتوب تحت كل حديث. مثل قوله في الحديث الأول:

**ضعيف الإسناد.**

وقوله في الحديث الثاني:

**(ضعيف ـ ابن ماجه ٣٠٨).**

وأما ما أضيف إلى هذا السطر، وجعل بين حاصرتين [   ] فإنه من عملي وعليَّ تبعته، ومثال ذلك ما أضيف إلى الحديث الثاني:

**[٦٣، مشكاة المصابيح ٣٦٣، وسلسلة الأحاديث الضعيفة ٩٣٤].**

وفي هذا المجلد الأحاديث الضعيفة والموضوعة والمنكرة والشاذة التي استخرجتها من سنن الترمذي. وجعلتها باسم:

«ضعيف سنن الترمذي ـ ضعف أحاديثه

**محمد ناصر الدين الألباني**

استخرجها وأشرف على طباعتها والتعليق عليها وفهرستها

**زهير الشاويش**

وعليه فإن كل عمل من هذه الأعمال هو مني وعليَّ تبعته، ويلحق بي وحدي ما به من صواب أو خطأ. وليس للشيخ ناصرٍ الألباني، أو غيره شيء منه. فإن كان على الجادة فبفضل الله. وإن كان غير ذلك فمن تقصيري وعجزي.

وقد أضفت إليها:

١ ـ فهرس الموضوعات.

٢ ـ فهرس أطراف الأحاديث وبعضاً من كلمات أواسط الأحاديث، ويشمل أسماء الرواة عن النبي صلى الله عليه وسلم.

٣ ـ فهرس الآثار.

وقد عدلت عن وضع فهارس الألفاظ، والمكررات، والأعلام الواردة في متون الأحاديث، كما كنت فعلت في «ضعيف سنن ابن ماجه».

أخي القارىء الكريم:

أملنا كبير بأن نتلقى منك ما يعيننا على استدراك أي نقص تراه، أو تصحيح خطأ ندَّ عنا لنقوم بتداركه، أو ننتفع به في عمل جديد نقوم به، والمؤمنون بعضهم لبعض نصحة.

والحمد لله رب العالمين.

عمان ١٠ جمادى الآخرة ١٤١٠ = ٧/١/١٩٩٠

زهير الشاويش

بسم الله الرحمن الرحيم

# تقديم

بقلم: الدكتور محمد الأحمد الرشيد

الحمد لله رب العالمين، نحمده ونستعينه، ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ به من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ونشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن دعا بدعوته إلى يوم الدين وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد:

فهذا هو «صحيح سنن الترمذي» الكتاب الثاني من مشروع صحيح كتب السنن الأربعة، نقدمه للناس شاكرين الله عز وجلّ أن وفقنا وهدانا لهذا، فله الفضل والحمد والمنَّة.

وقد صدر قبل شهور «صحيح ابن ماجه» و«ضعيف ابن ماجه» وسيصدر بإذن الله قريباً «صحيح النسائي» ويتلوه «صحيح أبي داود» كما سيصدر إلى جانب ذلك «ضعيف الترمذي» و«ضعيف النسائي» و«ضعيف أبي داود» سيصدرها المكتب الاسلامي ببيروت بالتعاون مع مكتب التربية العربي لدول الخليج، كما أشرنا إلى ذلك في مقدمة «صحيح ابن ماجه».

وكتاب الترمذي الذي ألفه الامام محمد بن عيسى بن سورة أبو عيسى المولود في قرية بوغ من قرى تِرمذ على نهر جَيْحون سنة ٢٠٩.

سمع من البخاري وغيره، وطوَّف في البلاد الاسلامية طلباً للحديث ثم رجع إلى وطنه واستقر فيه.

كان آية في الحفظ والذكاء. وكان إماماً ثقة حجة ورعاً زاهداً توفي ببلده سنة ٢٧٩ هـ.

وكتابه يكاد ينفرد من بين الكتب بمنهج خاص وبطريقة فريدة تميز بها.

فقد ذكر العلماء أنه جمع في هذا الكتاب بين طريقة الشيخين: البخاري ومسلم في صحيحيهما:

ففيه استنباطات عميقة قيِّمة تُذكِّر بطريقة الإمام البخاري.

وفيه ترتيب دقيق وجمع لأحاديث الباب في موضع واحد وعناية بالفوائد الاسنادية، وذلك يسهل على الباحث الوقوف على الحديث في مكانه، وهذا يذكر بطريقة الإمام مسلم.

وذكر العلماء أنه خرّج في كتابه الصحيح والحسن والضعيف، وكان يبين درجة الحديث، وللعلماء في تصحيح الترمذي وتضعيفه آراء أشار إليها العلامة الألباني في مقدمته التي يراها القارىء في أول هذا الكتاب.

ومن خصائص كتاب الترمذي أنه جاء بمذاهب الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار، فكتابه من الكتب التي تعنى بأدلة الأحكام، وقد سمّى الترمذي ـ في الغالب ـ مع كل حديث من احتجَّ به من أئمة أهل المذاهب، وذكر ـ في أحيان كثيرة ـ ما عارضه به الآخرون. ومن أجل ذلك كان كتابه من المصادر المهمة لدراسة الخلاف بين مدارس الفقه المختلفة.

ومما تجدر الاشارة إليه أن هذه الفوائد كلها قد أبقينا عليها في «صحيح سنن الترمذي» و «ضعيفه» كما ترى. وقد قام الأستاذ زهير الشاويش بمراجعة مخطوطة لديه من القرن السابع، وكذلك الطبعات السابقة والشروح واستدرك الكثير جزاه الله خير الجزاء.

هذا وقد بيّن الأستاذ الألباني المؤلف في مقدمته طريقته في خدمة هذا الكتاب مما يغني عن ذكره هنا. وغني عن القول أن نقرر ما سبق أن ذكرناه في مقدمة «صحيح ابن ماجه»:

من أن هذا العمل الجليل الذي يعتزُّ مكتبنا بالقيام به، يحمل مسؤوليته العلمية في التصحيح والتضعيف، فضيلة المحدث محمد ناصر الدين الألباني وحده، وهو الرجل الذي سلخ من عمره أكثر من خمسين عاماً في الاشتغال بالحديث النبوي الشريف دراسة وتدريساً، وتأليفاً وتحقيقاً.

ولا يسعني في ختام هذه الكلمة إلا أن أشكر للأستاذ الألباني جهده الطيب، وللأستاذ زهير الشاويش عنايته البالغة في إخراج هذا العمل العلمي على الصورة الجيدة التي يراها القارىء.

وأسأل الله عز وجل أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه، وأن يستعملنا في طاعته والحمد لله رب العالمين.

الدكتور محمّد الأحمد الرّشيد

المدير العام
لمكتب التربية العربي لدول الخليج بالرياض

## مقدّمة الشيخ محمّد ناصر الدّين الألباني

بسم الله الرحمن الرحيم

حمداً لله، وصلاة وسلاماً على رسول الله، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم إلى يوم الدين.

*أما بعد*، فقد انتهيت مساء الخميس العاشر من شهر ذي القعدة سنة ١٤٠٦ هـ من المشروع الثاني الذي كُلفت به من طرف مكتب التربية العربي لدول الخليج بالرياض، ألا وهو:

«تحقيق سنن الترمذي»، وتمييز صحيحه من ضعيفه.

وقد جريت فيه على المنهج الذي كنت جريت عليه في المشروع الأول: «تحقيق سنن ابن ماجه» والتزمت فيه الاصطلاح الذي التزمته هناك وبينته في مقدمته، فلا داعي لإعادة بيان ذلك هنا.

ولكن لا بد لي من التنبيه في هذه المقدمة على بعض الأمور تبصيراً وتنويراً:

**أولاً**: سيرى القراء تحت كثير من الأحاديث الإحالة في بيان مراتبها إلى ابن ماجه، كمثل قولي في الحديث الخامس مثلاً:

**(صحيح ـ ابن ماجه ٢٩٨[1]: ق).**

(١) [هذا رقم ابن ماجه العام الذي يشمل صحيح ابن ماجه وضعيفه وهي الطبعة القديمة. والحديث هو في طبعتنا الجديدة «صحيح سنن ابن ماجه ـ باختصار السند» تحت الرقم (٢٤٣ ـ ٢٩٨)]. ـ زهير ـ.

فإنما فعلت ذلك اختصاراً؛ وتوفيراً للوقت، وتحاشياً للتكرار، فإنك لو رجعت إلى الرقم المشار إليه في «ابن ماجه» لوجدت تحت الحديث نفسه ما نصه:

**(صحيح) - الإرواء ٥١، صحيح أبي داود ٣، الروض ٧٦: ق.**

فاستغنيت بتلك الإحالة إلى «ابن ماجه» عن نقل مثل هذا النص مرة أخرى، وقد يطول أحياناً ويقصر، حسب كثرة المصادر المذكورة في تخريج الحديث أو قلتها.

**ثانياً**: وسيرون أحاديث أخرى لم تخرج مطلقاً، وإنما ذكرت مراتبها فقط، وذلك لأنني لم أعثر عليها في تلك الكتب، وقد يكون بعضها في بعضها، فكان لا بد من الحكم عليها من أسانيدها في «سنن الترمذي» فقط، كما فعلت بهذا النوع من أحاديث «سنن ابن ماجه».

وقد عبّرت عن تلك المراتب بما يلي:

**الأولى**: «صحيح - أو حسن الإسناد».

**والثانية**: **«ضعيف الإسناد»**.

وهما مفهومتان واضحتان.

**والثالثة**: **«صحيح»، أو «حسن»**.

أي لغيره مما هو خارج الترمذي من المتابعات أو الشواهد.

وقد أضيف إلى هذه فأقول:

«.. بما قبله».

أي بالشاهد أو المتابع الذي قبله.

وتارة أقول:

«صحيح. انظر ما قبله».

أي هو مخرج تحت الذي قبله.

**ثالثاً**: وهناك أحاديث قليلة ساق الترمذي أسانيدها وأحال في متونها على ما قبلها بمثل قوله: «.. منكر» كالحديث (٢٦) مثلاً، وقوله: «.. نحوه» كالحديث (٢٢٦)[1]، فقد بيضت لهذا النوع من الحديث ولم أكتب تحتها شيئاً على الأغلب، اكتفاء بما قبلها، ولأن المشروع خاص بمتون الأحاديث، وليس بأسانيدها إلا ما لا بد منها لمعرفة مراتب متونها.

**رابعاً**: من المعلوم عند الدارسين من العلماء لكتاب «سنن الترمذي» أن أسلوبه فيه يختلف كثيراً عن سائر الكتب الستة، ومن ذلك أنه يعقب كل حديث ـ على الغالب ـ بالكلام عليه تصحيحاً، وتحسيناً، وتضعيفاً، وهذا من محاسن كتابه، لولا تساهل عنده في التصحيح عرف به عند النقاد من علماء الحديث قد نبهت عليه في كثير من كتبي، ولذلك فإني لا أقلده في شيء من ذلك، وإنما أحكم بما أدّاني إليه بحثي ونقدي، ولذلك استطعت ـ بفضل الله وحده ـ أن أنقد كثيراً من أحاديث الكتاب التي ضعّفها المؤلف أو أعلّها بإرسال أو اضطراب أو غيره، ورفعتها إلى مصاف الأحاديث الصحيحة أو الحسنة، مثل الأحاديث المرقمة بـ(١٤ و١٧ و ٥٥ و٨٦ و١١٣ و١١٨ و ١٢٦ و ١٣٥ و ١٣٩)، وهي كلها في «كتاب الطهارة» فقط من «سنن الترمذي»، وفي كتبه الأخرى أمثلة كثيرة أخرى، وفيما ذكرنا كفاية، وبذلك نزلت نسبة الأحاديث الضعيفة منه، والحمد لله.

وأما الأحاديث التي حسّنها هو، ورفعتها إلى الصحة بالنقد العلمي، وتتبع

---

(١) [بعد تقسيم الكتاب، لم يعد لأمثالها مكان في «صحيح سنن الترمذي ـ باختصار السند ـ» وبعضها احتفظت برقمها فقط في هذا الكتاب «الضعيف» أو بينت أمرها في حواشي «الصحيح» والشيخ ناصر لم يبين لنا رأيه عند تسليم الأصل، وهذه المقدمة وصلت بعد أن تمّ تنضيد الكتاب للطبع].

المتابعات والشواهد، فحدث عنها ولا حرج، وسيراها القراء في كثير من الكتب والأبواب بإذن الله تبارك وتعالى.

ولكن مقابل هذه الأحاديث أحاديث أخرى قوّاها المؤلف رحمه الله، وهي في نقدي ضعيفة الأسانيد لا جابر لها، بل بعضها موضوع، ولا بأس من الإشارة إليها بأرقامها مما جاء في كتاب «الطهارة» و«الصلاة» فقط:

(١٢٣ و ١٤٥ و ١٤٦ و ١٥٥ و ١٧١ (وهذا موضوع) و ١٧٩ و ١٨٤ و ٢٣٣ و ٢٤٤ و ٢٥١ و ٢٦٨ و ٣١١ و ٣٢٠ و ٣٥٧ و ٣٦٦ و ٣٨٠ و ٣٩٦ و ٤١١ و ٤٨٠ و ٤٨٨ و ٤٩٤ و ٥٣٤ و ٥٥٦ و ٥٥٧ و ٥٦٧ و ٥٨٣ و ٦١٦).

هذا ومن عادة الترمذي رحمه الله في «سننه» أن يقول عقب حديث الباب غالباً:

«وفي الباب عن علي وزيد بن أرقم وجابر وابن مسعود» ونحو ذلك.

وتارة يعلق الحديث على الصحابي ولا يسوق إسناده إليه، فهذا النوع والذي قبله، لم أعن بتخريجه، لأنه يتطلب وقتاً طويلاً لا يتسع له هذا المشروع الآن.

**(تنبيه هام):**

لقد اشتهر كتاب الترمذي عند العلماء باسمين اثنين:

**الأول**: «جامع الترمذي».

**والآخر**: «سنن الترمذي».

وهو بالأول أكثر وأشهر، وبه ذكره الحفاظ المشهورون، كالسمعاني، والمِزِّي، والذهبي، والعسقلاني، وغيرهم.

إلا أن بعضهم - من المصنفين وغيرهم - أضافوا إلى الأول لفظة «الصحيح»

فقالوا: «الجامع الصحيح» منهم كاتب جلبي في كتابه «كشف الظنون»، فذكره بهذا الاسم بعد أن أطلقه على «صحيح البخاري» و «صحيح مسلم» وهما حريان بذلك لالتزامهما الصحة فيهما بخلاف الترمذي، ومن العجيب أن يتبعه في ذلك العلامة أحمد شاكر، فيطبع الكتاب بهذا العنوان:

«الجامع الصحيح، وهو سنن الترمذي»!

مع أنه حققه تحقيقاً علمياً نادراً، وانتقده في كثير من أحاديثه، وسلم له بتضعيف بعضها. ثم قلده في ذلك بعض الناشرين للكتاب ترويجاً للبضاعة، مثل دار الفكر في بيروت على سبيل المثال[1]:

وذلك غير صحيح عندي من وجوه:

**الوجه الأول**: أنه خلاف ما جرى عليه الحفاظ كما ذكرت آنفاً، وخلاف شهاداتهم فيه ثانياً كما يأتي قريباً.

**الثاني**: قال الحافظ ابن كثير في «اختصار علوم الحديث» (ص ٣٢): «وكان الحاكم أبو عبد الله والخطيب البغدادي يسميان «كتاب الترمذي»: «الجامع الصحيح»، وهذا تساهل منهما، فإن فيه أحاديث كثيرة منكرة».

**الثالث**: أن صنيع المؤلف فيه ينفي تلك التسمية نفياً باتاً، فإنه قد روى فيه عشرات الأحاديث مصرحاً بعدم صحتها، كاشفاً عن عللها، تارة بضعف بعض رواتها، وتارة باضطرابها، وأخرى بإرسالها، كما سيرى القراء ذلك في كتابه إن شاء الله تعالى، وكان ذلك تنفيذاً منه لمنهج وضعه للكتاب، أبان عنه في

(١) لو أن الشيخ ناصر الدين اتخذ طبعة العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر ـ رحمه الله ـ أصلاً، لكان عمله الأحسن والأجود، ووفر على نفسه وعلينا وعلى الناس الكثير من الجهد والتعب. وقد أشرت في بعض الحواشي إلى ما في نسخة الشيخ ناصر من الخطأ والتحريف.

«كتاب العلل» المطبوع في آخره[1]، فقال ما مختصره:

«وإنما حملنا على ما بيّنا في هذا الكتاب [الجامع] من علل الحديث ما رجونا فيه من منفعته الناس، وأنّا قد وجدنا غير واحد من الأئمة تكلموا في الرجال وضعفوا».

**الرابع**: أن هذا الاسم: «الجامع» هو المناسب لواقع الكتاب من جهة أخرى غير ما تقدم، وهي أنه جمع كثيراً من الفوائد والعلوم التي لا توجد في كتاب شيخه البخاري: «الجامع الصحيح» وغيره من كتب السنة، وقد أشار إلى شيء من هذا الحافظ الذهبي، فقال رحمه الله في «سير أعلام النبلاء» (٣/ ٢٧٤):

«قلت: في «الجامع» علم نافع، وفوائد غزيرة، ورؤوس المسائل، وهو أحد أصول الإسلام، لولا ما كدره بأحاديث واهية بعضها موضوع، وكثير منها في الفضائل».

وقد أوضح ذلك الإمام أبو بكر بن العربي في أول شرحه على «الترمذي» فقال:

«.. وفيه أربعة عشر علماً، وذلك أقرب إلى العمل وأسلم: أسند، وصحح، وضعف، وعدد الطرق، وجرح، وعدَّل، وأسمى، وأكنى، ووصل، وقطع، وأوضح المعمول به، والمتروك، وبيّن اختلاف العلماء في الرد والقبول لآثاره، وذكر اختلافهم في تأويله. وكل علم من هذه العلوم أصل في بابه، وفرد في نصابه، فالقارىء له لا يزال في رياض مونقة، وعلوم متفقة منسقة، وهذا شيء لا يعمه إلا العلم الغزير، والتوفيق الكثير، والفراغ والتدبير».

---

(١) وقد وضعت كتاب «العلل» في آخر هذا المجلد «ضعيف سنن الترمذي» وذلك بعد مقابلته على المخطوطات المتوفرة. والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ـ ز ـ.

فإن قيل: ينافي ما ذكرته ما جاء في ترجمة الإمام الترمذي في «تهذيب التهذيب»:

«وقال منصور الخالدي: قال أبو عيسى: صنفتُ هذا الكتاب - يعني المسند الصحيح - فعرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان، فرضوا به».

فأقول: كلا، وبيان ذلك من وجوه:

**الأول**: أن قوله: «يعني المسند الصحيح» ظاهر أنه ليس من الترمذي نفسه، وإنما هو تفسير من الراوي، ولعله منصور الخالدي، وإذا كان كذلك فلا قيمة له؛ لأنه في أحسن أحواله يكون قوله مثل قول الحاكم والخطيب وقد رده ابن كثير كما سبق، هذا لو كان الخالدي ثقة مثلهما، فكيف به وهو هالك، كما يأتي بيان ذلك.

**الثاني**: أن سياق «التهذيب» مخالف لسياق «التذكرة» و «سير أعلام النبلاء»، فإنه فيهما بلفظ:

«يعني (الجامع)»، لم يقل: «المسند الصحيح»، وقوله: «المسند» شذوذ آخر، لأن «المسند» ليس مرتباً على الأبواب الفقهية كما هو معروف في اصطلاح المحدثين.

**الثالث**: أنه لا يصح نسبة هذا القول إلى الترمذي؛ ولو فرض أنه منه، لسببين اثنين:

**الأول**: أن الراوي له عنه متهم، وهو منصور بن عبد الله أبو علي الخالدي، وقد اتفقوا على توهين أمره، وهذا ما وقفت عليه من أقوالهم:

١ - قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٣/ ٨٤ - ٨٥): «حدث عن جماعة

بالغرائب والمناكير».

٢ ـ وقال أبو سعد الإدريسي:
«كذاب لا يعتمد على روايته».
رواه الخطيب عنه.

٣ ـ وقال السمعاني في «الأنساب»:
«بلغني أنه كان يدخل الأحاديث الموضوعة في أصوله وقت الكتابة ويدخلها على الشيوخ».

٤ ـ وقال ابن الأثير في «اللباب»:
«روى عنه الحاكم أبو عبد الله، وهو من أقرانه، وهو ليس بثقة».

**قلت**: من المعلوم أن «اللباب» مختصر «أنساب السمعاني» إلا فيما استدركهُ عليه، وليس هذا من هذا القبيل، لأنه في «الأنساب» أيضاً، لكن دون قوله: «وهو ليس بثقة»، فالظاهر أنه سقط من النسخة الأوربية المصورة، والله تعالى أعلم.

٥ ـ أنه لو سلم النص المتقدم من هذا الراوي المتهم، فلا يسلم من الانقطاع بينه وبين الإمام الترمذي، لبعد المسافة بينهما، فقد مات الأول سنة (٤٠٢)، والترمذي سنة (٢٧٦)، فبين وفاتيهما (١٢٦) سنة، فبينهما واسطتان أو أكثر، فهو معضل.

**والآخر**: أن النص المذكور له تتمة تؤكد براءة الترمذي منه، ولفظها عند الذهبي في كتابيه السابق ذكرهما:

«.. ومن كان في بيته هذا الكتاب ـ يعني الجامع ـ فكأنما في بيته نبي يتكلم».

فهذه مبالغة شديدة في مدح كتابه، استبعد جداً أن تصدر منه، وهو يعلم أن فيه من الأحاديث ما لا يجوز روايتها لنكارتها وضعفها، إلا مع بيان ذلك كما فعل هو جزاه الله خيراً، ولولا ذلك لكان علة في كتابه تكدر صفوه.

وإن مما يؤسف له أن لا يتنبه بعض المحققين والمعلقين على هذا الكتاب (الجامع) لبطلان هذه الكلمة سنداً ومتناً، فقد رأيت الأستاذ الدعاس قد طبعها تحت عنوان الكتاب!

ولئن جاز أن يقال ذلك فيه، وفيه ما عرفت من الأحاديث الواهية باعتراف المؤلف، فماذا يقول القائل في كتاب الشيخين: «الجامع الصحيح» حقاً وقد قصدا فيه الصحيح فقط؟!

إن أخشى ما أخشاه، أن يأتي شخص لا يبالي بما نطقت شفتاه فيقول فيه: «.. ففي بيته نبي يتكلم»! فإن قال فيه ما قيل في «جامع الترمذي» فقد رفعه إلى مصاف «الصحيحين» أو ظلمهما، وأحلاهما مر!

ومما لا شك فيه أن مثل هذا الكلام أقل ما يقال فيه: أنه لا خير فيه، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم:

«من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فَلْيَقُلْ خَيْرَاً أَوْ ليصمت».

أخرجه الشيخان والمؤلف (٢٠٥٠) وغيرهم.

وإذا ظهر ما تقدم، فمن الخطأ أيضاً إطلاق بعض المتأخرين على الكتب الستة: «الصحاح الستة»، أي الصحيحين والسنن الأربعة، لأن أصحاب السنن لم يلتزموا الصحة، ومنهم الترمذي، وهو ما بيّنه علماء المصطلح كابن الصلاح، وابن كثير، والعراقي وغيرهم، ولهذا قال السيوطي في «ألفيته» (ص ١٧):

«يـروي أبـو داود أقـوى مـا وجـد　　ثـم الضـعيفَ حيـث غيـره فـقـد
والنسـائي من لم يكـونـوا اتـفقـوا　　تـركـاً لـه، والآخـرون ألـحقـوا
بـالخمسـة ابن مـاجـةٍ، قيـل: ومن　　مَـازَ بِـهِـمْ فـإن فـيـهـمُ وَهَـنْ
تـسـاهـل الـذي عـليـهـا أطـلقـا　　صحيحـةً، والـدارِمي والمنتقـى».

وختاماً أرجو أن أكون قد وفقت لخدمة «جامع الترمذي» وتمييز صحيح حديثه من ضعيفه، كما فعلت قبل ذلك بـ «سنن ابن ماجه»، وأن يتقبل الله ذلك مني قبولاً حسناً، ويجزيني ومن كان السبب للقيام به خير الجزاء؛ إنه سميع مجيب.

«وسبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، استغفرك وأتوب إليك».

عمان ـ ليلة الأحد ٢٠ ذي القعدة سنة ١٤٠٦ هـ

وكتب

**محمد ناصر الدين الألباني**

**أبو عبد الرحمن**

# الجزء الأول من الترمذي

## تأليف الشيخ الإمام العلامة
## الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى
## بن سورة بن موسى الترمذي رحمه الله

---

بسم الله الرحمن الرحيم

اخبرنا الشيخ الاجل السيد الامام شمس الدين جمال الائمة تاج العلماء
زين السنة ابو حفص عمر بن احمد بن غريب الموصلي وفقه الله لطاعته اجازة بمدينة
بالس في العشر الاول من شوال سنة تسع وثلثين وخمسمائة قال اخبرنا الشيخ
الصالح الثقة ابو الفتح عبد الملك بن ابي القسم بن ابي سهل الكروخي الهروي البزار قراءة
عليه وانا اسمع في ربيع الاول من سنة اثنتين وثمانين واربعماية واخبرنا الشيخ
ابو نصر عبد العزيز بن محمد بن علي بن ابرهيم الترياقي والشيخ ابو بكر احمد بن عبد الصمد
ابن ابي الفضل بن ابي حامد الغورجي قراءة عليهما وانا اسمع في ربيع الآخر من سنة احدى
وثمانين واربع مائة قالوا اخبرنا ابو محمد عبد الجبار بن محمد بن عبد الله بن ابي
الجراح الجراحي المروزي قال اخبرنا ابو العباس محمد بن احمد بن محبوب بن فضيل
المحبوبي المروزي قال اخبرنا ابو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الترمذي
الحافظ رحمهم الله ع باب الطهارة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
باب ما جاء لا تقبل صلاة بغير طهور قال حدثنا

المخطوطة التي رجعت إليها في مقابلة الكتاب. وهي من مخطوطات مكتبتي - ز -

# المجلد الثاني من كتاب الجامع

تأليف أبي عيسى محمد بن عيسى الحافظ الترمذي

رواية محمد بن أحمد بن محبوب المحبوبي عنه

رواية عبد الجبار بن محمد الجراحي عنه

رواية محمود بن القاسم الأزدي عنه

رواية نصر بن سيار الهروي عنه

رواية عبد القادر بن عبد الله الرهاوي عنه

---

## آخر المسند والحمد لله

رب العالمين وصلواته على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين وسلم تسليما كثيرا إلى يوم الدين

وكان الفراغ منه في يوم الجمعة سادس عشر شهر رمضان المعظم

سنة ست وسبعمائة على يد العبد الفقير إلى ربه المعترف بذنبه

أبو بكر بن علي بن الحسين بن أبي بكر بن إبراهيم بن الظاهر القلانسي عرف بابن السراج

[illegible]

الجزء الثاني من المخطوطة.

كتاب العلل وهو خاتمة كتاب جامع ابي عيسى الترمذي

ثنا القاضي ابو عامر الازدي والشيخ ابو بكر الغورجي وابو المظفر الدهان
قالوا ثنا ابو محمد الجراحي قال ثنا ابو العباس المحبوبي قال ثنا ابو عيسى الترمذي
قال جميع ما في هذا الكتاب من الحديث فهو معمول به وقد اخذ به بعض
اهل العلم ما خلا حديثين حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم
جمع بين الظهر والعصر بالمدينة والمغرب والعشا من غير خوف ولا سفر
وحديث النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا شرب الخمر فاجلدوه فان عاد
في الرابعة فاقتلوه وقد بينا علة الحديثين جميعا في الكتاب وما ذكرنا في
هذا الكتاب من اختيار الفقهاء فما كان فيه من قول سفيان الثوري فاكثره
ما حدثنا به محمد بن عثمان الكوفي قال ثنا عبيد الله بن موسى عن سفيان
ومنه ما حدثني به ابو الفضل مكتوم بن العباس الترمذي ثنا محمد بن يوسف
الفريابي عن سفيان وما كان من قول مالك بن انس فاكثره ما حدثنا
به اسحق بن موسى الانصاري ثنا معن بن عيسى القزاز عن مالك بن انس
وما كان فيه من ابواب الصوم فحدثنا به ابو مصعب المديني عن مالك بن
انس وبعض كلام مالك ما حدثنا به موسى بن حزام قال ثنا عبد الله بن مسلمة
القعنبي عن انس بن مالك وما كان فيه من قول ابن المبارك فهو ما حدثنا
به احمد بن عبدة الآملي عن اصحاب ابن المبارك عنه منه ما روي عن ابي وهب
محمد بن مزاحم عن ابن المبارك ومنه ما روي عن علي بن الحسن عن عبد الله

أول كتاب «العلل» انظره في آخر هذا المجلد «ضعيف سنن الترمذي»

وهو من مخطوطات مكتبتي وملحق بالنسخة السابقة، غير أنه متأخر عنها - ز -.

بانس حديث حسن حدثنا محمود بن غيلان نا أبو داود نا
شعبة عن سماك بن حرب قال سمعت عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود يحدث
عن أبيه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول نضر الله امرأ سمع منا شيئا
فبلغه كما سمعه فرب مبلغ أوعى من سامع قال أبو عيسى هذا حديث
حسن صحيح وقد رواه عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن عبد الله حدثنا
ابن أبي عمر نا سفين عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن
أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها
وحفظها وبلغها فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ثلث لا يغل عليهن
قلب مسلم إخلاص العمل لله ومناصحة أئمة المسلمين ولزوم جماعتهم فإن الدعوة
تحيط من ورائهم باب ما جاء في تعظيم الكذب على رسول الله صلى الله

٨٠٨ ~~٢٧٩٥~~ — حدثنا محمودُ بنُ غَيْلانَ، أخبرنا أبُو داوُدَ، أنبأنا شُعْبةُ عن سِماكِ بنِ حَرْبٍ قالَ سَمِعْتُ عبدَ الرَّحمنِ بنَ عبدِ اللهِ بنِ مَسْعُودٍ يُحدِّثُ عن أبيهِ قالَ: سَمِعْتُ رسولَ اللهِ صلى اللهُ عليه وسلم يقولُ: «نَضَّرَ اللهُ امرَأً سَمِعَ منَّا شيئاً فبلَّغَهُ كما سَمِعَهُ فرُبَّ مُبلَّغٍ أَوْعَى مِن سامِعٍ».

صحيح - ابن ماجه (٢٣٢)

هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ.

## ٨ — بابٌ في تَعْظِيمِ الكَذِبِ عَلَى رَسُولِ اللهِ

وهذه صورة النسخة التي اعتمدها الشيخ ناصر في عمله وتحقيقه، وتمييزه صحيحها من ضعيفها وقد استدركنا الحديث الثاني في ملحق أحاديث سنن الترمذي برقم ٢٠ مع نقل تصحيحه عن كتب الشيخ ناصر، انظر الصفحة ٥٣٩، ووضعنا المخطوط للتقابل.

١٦١

٨٢٣ — حدثنا قُتَيبَةُ أخبرنا الليثُ عن نافعٍ عن ابن عُمَرَ أنّهُ أهلَّ فانطَلقَ يُهِلُّ يقولُ: «لبيّكَ اللّهمَّ لبيّكَ، لا شريكَ لكَ لبيّكَ، إنَّ الحمدَ والنعمةَ لكَ والملكَ لا شريكَ لكَ» قالَ وكانَ عبدُ اللهِ بنُ عُمرَ يقولُ: هذهِ تلبيةُ رسولِ اللهِ صلى اللهُ عليه وسلم: وكانَ يزيدُ مِنْ عِندِهِ في إثرِ تلبيةِ رسولِ اللهِ صلى اللهُ عليه وسلم: لبيّكَ لبيّك، وسعديك والخيرُ في يديكَ لبيّك، والرغبَى إليكَ. والعملُ علَى هذا حديثٌ صحيحٌ.

صحيح - المصدر نفسه: ...

قال أبو عيسى: وفي البابِ عنْ ابنِ مَسعودٍ وجابرٍ وعائشةَ وابنِ عبّاسٍ وأبي هُريرةَ.

هذه صورة الصفحة ١٦١ من الجزء الثاني من نسخة الشيخ ناصر، وإذا قابلتها مع الصفحة ٢٤٨ و ٢٤٩ الجزء الأول من «صحيح سنن الترمذي ـ باختصار السند» رأيت صحة ما استدركنا، وهو أن كلمة (لبيك) سقطت في مكانين، وكلمة (والعمل) في آخر الحديث، وأضيف إلى الأصل كلمة (على) ولا معنى لها.

وكان استدراكنا على الشيخ ناصر ـ حفظه الله ـ بعد مراجعة جميع الأصول المخطوطة والمطبوعة.

ولا أدري كيف مرّ هذا الحديث بهذا النص على الشيخ ناصر، وكيف نسبه إلى الصحيحين على أنه متفق عليه. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

٢٦٢ ــ حدَّثنا محمــودُ بن غَيْلانَ حدثنا أبو داودَ قال أنبأنا شُعْبَةُ عن الأَعْمشِ قال: سَمِعتُ سعدَ بنَ عبيدةَ يحدِّثُ عن المُسْتَوْرِدِ عن صِلَةَ بنِ زُفَرَ عن حُذَيْفَةَ: «أنَّه صلى مَعَ النبيِّ صلى الله عليه وسلم، فكان يقولُ في ركوعِهِ: سُبْحَانَ رَبِّيَ العَظِيمِ، وفي سُجُودِهِ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الاعْلى، ومَا أَتَى على آيةِ رحْمَةٍ إلاَّ وَقَفَ وسَأَلَ، ومَا عَلَى آيةِ عَذَابٍ إلاَّ وقَفَ وتعوَّذَ».

صحيح - المشكاة ٨٨١.

وفي هذه الصورة من نسخة الشيخ الأصل، يتبين سقوط كلمة (أتى) من السطر الأخير بحيث يضيع المعنى، وقد سها عن ذلك الشيخ ناصر، واستدركتها من الأصول، ومنها «مشكاة المصابيح» الحديث ٨٨١، وانظره في «صحيح سنن الترمذي ـ باختصار السند» برقم ٢١٥.

وهذه نماذج لأمثلة منها، أكثر من العشرات. وأن وضعي الزيادة بين حاصرتين [ ] هو الفعل المتبع طباعياً في كل زيادة وعلى هذا سرنا في المكتب، وفي كتب الشيخ ناصر الألباني، وانظر «حجة النبي ﷺ» وكم فيها من زيادات بين حاصرتين.

وهذا كثير في كتب الشيخ وغيره، ومن ذلك الصفحة ٢٣ من «تسديد الاصابة» فقد أدخل ـ حفظه الله ـ جملة على كلام العلامة العز ابن عبد السلام من غير أي إشارة سوى الحاصرتين.

ومن هنا نعلم أن الأمر الاصطلاحي لا يعترض عليه وكما قيل: لا مشاحة في الاصطلاح، والله المستعان.

ضعيف سنن الترمذي